

Distr.: General
14 March 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية

لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الدورة التنظيمية

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة*

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٢	٣-١	أولاً - مقدمة
٢	٩-٤	ثانياً - الدور الأساسي لتوفير التعليم للجميع
٦	٢١-١٠	ثالثاً - تجاوز مستوى التعليم الأساسي إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة
١٠	٢٥-٢٢	رابعاً - القضايا التي ينبغي مواصلة النظر فيها

* أعدت هذا التقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بوصفها مدير مهام فيما يتعلق بالفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١، مع مساهمات قدمتها وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وهذا التقرير بمثابة نظرة عامة واقعية مختصرة ترمي إلى إطلاع لجنة التنمية المستدامة على التطورات الرئيسية التي استحدثت في هذا الموضوع.

أولاً - مقدمة

١ - يسلم جدول أعمال القرن ٢١ بأهمية التعليم بجميع أشكاله (بما فيها الوعي العام والتدريب) كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية المستدامة وتنفيذ جميع فصوله. ولم يعد التعليم يعتبر غاية في حد ذاته بل أصبح أداة أساسية لإحداث التغييرات اللازمة في المعارف والقيم السلوك وأنماط العيش لكفالة الاستدامة. ويعتبر، فضلا عن ذلك، وحقا من حقوق الإنسان الأساسية إذ تنص المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "أن - لكل فرد الحق في التعليم".

٢ - وقد تعززت الأهمية الممنوحة للتعليم والوعي العام في جدول أعمال القرن ٢١ وفي غيره من وثائق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بفضل الاتفاقات والقرارات المتخذة خلال جميع المؤتمرات الأخرى التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات. وتجدر الإشارة إلى أن هدف تسجيل جميع الأطفال في المدارس الابتدائية يعتبر من بين الأهداف السبعة المحددة لتحقيق التنمية الدولية والتي تهتدي بها الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع سياساتها وبرامجها وتقييم فعالية أنشطتها^(١).

٣ - ويستعرض هذا التقرير الإنجازات المحققة والقيود التي تحول دون تعزيز التعليم والوعي العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة ويعرض القضايا التي ينبغي مواصلة النظر فيها.

ثانياً - الدور الأساسي لتوفير التعليم للجميع

٤ - شكّل المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع (جومتين، تايلند، ٥-٩ آذار/مارس ١٩٩٠) نقطة بداية جديدة لسعي العالم نحو تعميم التعليم الأساسي ومحو الأمية. كما شكّل بداية رؤية أوسع نطاقا للتعليم الأساسي تشتمل جميع أشكال التعليم والتدريب المنظمين التي تلي احتياجات الأفراد من التعليم الأساسي، بما في ذلك معرفة القراءة والكتابة والحساب، فضلا عن المعارف العامة، والمهارات، والقيم، والمواقف التي يحتاجونها للبقاء وتنمية قدراتهم، والعيش والعمل في كنف الكرامة، وتحسين نوعية حياتهم، واتخاذ قراراتهم عن علم ودراية ومواصلة تعلمهم. ويشجع الفصل ٣٦، تسليما منه بما تكتسبه أهداف وغايات توفير التعليم للجميع من أهمية للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، جميع البلدان على تأييد توصيات مؤتمر جومتين وتنفيذ إطار العمل الذي وضعه لتلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية.

٥ - وخلال مؤتمر جومتين، جرى التعهد بالتزامات وحددت الاتجاهات لعقد من الجهود الدؤوبة الواسعة النطاق. وجرى الاتفاق على ستة "أبعاد مستهدفة" ودُعيت البلدان إلى تحديد أهداف خاصة بها وضمن تلك المجالات. وأبرمت البلدان والمنظمات الحكومية

الدولية والمنظمات غير الحكومية اتفاقات للتعاون طوال العقد. وأنشئ منتدى توفير التعليم للجميع، الذي يضم اليونسكو والبرنامج الإنمائي واليونيسيف والبنك الدولي وفيما بعد صندوق الأمم المتحدة للسكان، لتوجيه الأنشطة وتنسيقها ورصد التقدم المحرز وتقييم الإنجازات المحققة.

٦ - وبعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر جومتين، أُجري تقييم التعليم للجميع عام ٢٠٠٠ وكان أعمق تقييم يُجرى للتعليم الأساسي. وتم بحث الحالة الراهنة للتعليم الأساسي في أكثر من ١٨٠ بلداً من خلال التقييمات الوطنية، والدراسات الاستقصائية بأخذ العينات، ودراسات الحالة الإفرادية و ١٤ دراسة مواضيعية، والبيانات التي قدمتها البلدان المشاركة بشأن ١٨ مؤشراً إحصائياً التقدم المحرز نحو تحقيق هدف توفير التعليم للجميع.

الإطار ١

إطار عمل جومتين: الأبعاد المستهدفة الستة

- ١ - توسيع نطاق الرعاية والأنشطة الإنمائية في مرحلة الطفولة المبكرة.
- ٢ - التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي وإتمامهم له أو إتمام أي مرحلة تعليمية تعتبر "أساسية" بحلول عام ٢٠٠٠.
- ٣ - تحسين التعلم بحيث تتمكن نسبة مئوية متفق عليها لفئة عمرية من بلوغ أو تجاوز مستوى محدد من التحصيل.
- ٤ - تخفيض نسبة الأمية لدى الكبار إلى نصف نسبتها في عام ١٩٩٠، بحلول عام ٢٠٠٠، مع تركيز كاف على محو الأمية لدى الإناث للحد بقدر كبير من الفرق الراهن في معدلات محو الأمية بين الذكور والإناث.
- ٥ - توسيع نطاق التعليم الأساسي والتدريب ليشمل مهارات أساسية أخرى يحتاج إليها الشباب والكبار، مع تقييم فعالية البرامج من حيث التغيير السلوكي والتأثير على الصحة، والعمالة والإنتاجية.
- ٦ - زيادة اكتساب الأفراد والأسر للمعارف والمهارات والقيم اللازمة لتحسين الحياة ولتحقيق التنمية المستدامة والسليمة التي تتيحها جميع القنوات التعليمية، بما في ذلك وسائط الإعلام، وغيرها من أشكال الاتصال الحديثة والتقليدية، والعمل الاجتماعي، مع تقييم فعاليته من حيث التغيير السلوكي.

ملاحظة: دعا إطار عمل جومتين البلدان إلى وضع أهداف ذاتية وفقاً لهذه الأبعاد؛ ولم يكن يفترض أنه يمكن بلوغ جميع الأهداف خلال عقد واحد.

المصدر: المنتدى الاستشاري الدولي لتوفير التعليم للجميع: تقييم عملية توفير التعليم للجميع عام ٢٠٠٠: تولى عالمي، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٠.

٧ - وقد كشف تقييم عملية توفير التعليم للجميع عام ٢٠٠٠ أن الأهداف المحددة في جومتين لتوفير التعليم للجميع لم تتحقق بصورة كاملة، بل لم يتحقق حتى الهدف الأساسي المتمثل في "إمكانية التحاق الجميع بالتعليم الأساسي وإتمامهم له بحلول عام ٢٠٠٠". بيد أن هناك توافقاً عاماً للآراء حول عدد من المكاسب الهامة التي جرى تحقيقها خلال هذا العقد. وثمة اتفاق واسع على وجود خمس مسائل رئيسية ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لها في عدد كبير جداً من البلدان واتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات بشأنها وهي إمكانية الالتحاق بالتعليم؛ والإنصاف؛ والتنوعية والأهمية والفعالية وتقاسم المسؤولية؛ وتعبئة الموارد؛ والسعي إلى وضع قاعدة معرفية جديدة.

٨ - وفيما يلي النتائج الرئيسية لتقييم عملية توفير التعليم للجميع عام ٢٠٠٠^(٢):

(أ) ارتفع عدد الأطفال المسجلين في المدارس مما يقدر بـ ٥٩٩ مليون طفل في عام ١٩٩٠ إلى ٦٨١ مليون طفل في عام ١٩٩٨، مما يشكل تقريباً ضعف الزيادة المتوسطة خلال العقد الماضي. وتوشك الآن بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. كما أحرزت الصين والهند تقدماً كبيراً نحو تحقيق هذا الهدف. وحققت البلدان النامية ككل نسبة صافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي تزيد على ٨٠ في المائة؛

(ب) وأصبح تفهم أهمية التعليم في السنوات الأولى من العمر مكانة ثابتة الآن في جدول الأعمال العالمي، وترسخت في العديد من المجتمعات الفكرة القائلة بأن التعليم يبدأ من المهد. فارتفع بذلك عدد الأطفال المسجلين في التعليم قبل طور الابتدائي بنسبة ٥ في المائة خلال العقد الماضي؛

(ج) ويزداد عدد المتحقيين بالتعليم الثانوي ويرتفع بمقدار معدل إكمال المرحلة الثانية من التعليم الثانوي مع تعاقب الفئات العمرية. وقد ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في العالم عشر مرات خلال السنوات الخمسين الماضية إذ ارتفع عدد المتحقيين من ٤٠ مليون في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٤٠٠ مليون اليوم. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع عدد المتحقيين بالتعليم العالي ١٤ مرة تقريباً، من ٦,٥ ملايين في عام ١٩٥٠ إلى ٨٨,٢ مليون في عام ١٩٩٧؛

(د) وانخفض عدد الأطفال غير المتحقيين بالمدارس مما يقدر بـ ١٢٧ مليون طفل في عام ١٩٩٠ إلى ١١٣ مليون طفل في عام ١٩٩٨؛

(هـ) وازداد عدد الكبار الملمين بالقراءة والكتابة بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي مما يقدر بـ ٢,٧ بليون في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٣ بلايين في عام ١٩٩٨. ويبلغ المعدل

العام بالإمام بالقراءة والكتابة ٨٥ في المائة لدى الرجال و ٧٤ في المائة لدى النساء. وقد درس أكثر من ٥٠ في المائة من الكبار في العالم في المدارس الابتدائية. بيد أن أمية الكبار لا تزال تمثل مشكلاً رئيسياً. فما يقدر بـ ٨٨٠ مليوناً منهم لا يستطيع القراءة والكتابة ويندرج نصف سكان أقل البلدان نمواً ضمن هذه الفئة. وتمثل النساء ثلثي الأميين الكبار - وهذا يعني أنهن لازلن يمثلن نفس النسبة التي كن يمثلنها منذ عشر سنوات؛

(و) وأحرز عدد قليل من البلدان بعض التقدم في تقليص الفوارق في توزيع فرص الاستفادة من التعليم وتنعكس هذه الفوارق في التبويضات القائمة على أساس الجنس، والإعاقة والعرق، والانتماء إلى المناطق الحضرية مقابل الانتماء إلى المناطق الريفية، والأطفال العاملين. بيد أن الاتجاهات الإيجابية في التعليم الابتدائي تخفي الفوارق في الاستفادة من التعليم في العديد من البلدان وفيما بينها، ومن الممكن أن تظل هناك فوارق في نوعية التعليم رغم ارتفاع معدلات الاستفادة منه. ولم يسجل خلال العقد الماضي الكثير من التقدم أو لم يسجل أي تقدم فيما يتعلق بسكان المجتمعات الفقيرة والريفية النائية والأقليات العرقية والسكان الأصليين كما أن الفوارق الجنسانية مستمرة؛

(ز) ولا تزال هناك بلدان عديدة مقيدة بتوافر الموارد ومدى كفاءة الأنظمة القائمة لرصدها. وتكفل الحكومات حالياً ٦٣ في المائة تقريباً من تكاليف التعليم في العالم. غير أن القطاع الخاص يزداد أهمية إذ يبلغ متوسط مساهمته في تمويل التعليم ٣٥ في المائة. وتوفر برامج المعونة الخارجية نسبة الـ ٢ في المائة المتبقية من التمويل. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧، انخفضت المعونة التي تقدمها المصادر الثنائية للتعليم من ٣,٦٤ بلايين دولار إلى ٣,٥٥ بلايين دولار بالقيمة الاسمية. وخلال الفترة ذاتها، انخفضت مساهمة البنك الدولي لتنمية التعليم بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً من ١ ٤٨٧ مليون دولار إلى ٨٨٠ مليون دولار. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٧، تآرجحت المستويات المتوسطة للإنفاق على التعليم في العالم حول نسبة ٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي في البلدان الأكثر نمواً وحول نسبة ٤ في المائة في البلدان الأقل نمواً.

٩ - وأقر المنتدى العالمي للتربية الذي عقد في داكار بالسنگال في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠ لاستعراض التقدم المحرز بعد عشر سنوات من اعتماد مؤتمر جومتين "إطار عمل داكار" الذي يؤكد الإعلان العالمي المتعلق بتوفير التعليم للجميع المعتمد في جومتين^(٣). ويعتبر هذا الإطار التزاماً جماعياً بتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وفقاً للأهداف الستة التي ينبغي تحقيقها في المستقبل (انظر الإطار ٢) وبتكلفة سنوية تقدر بـ ٨ بلايين دولار. وجرى الالتزام بالعمل على جعل كل بلد له إرادة سياسية قوية وخطة جادة لتوفير

التعليم للجميع قادرا على تحقيق الأهداف رغم نقص الموارد. ويّين إطار العمل بوضوح العلاقة القائمة بين التعليم والتنمية المستدامة إذ نص على أن التعليم هو "العامل الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة والسلم والاستقرار داخل البلدان وفيما بينها، ومن ثم فهو وسيلة أساسية لتأمين المشاركة الفعالة في مجتمعات واقتصادات القرن الحادي والعشرين".

الإطار ٢

إطار عمل داكار: الأهداف الستة التي ينبغي تحقيقها في المستقبل

- ١ - توسيع وتحسين الرعاية والتعليم على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة.
- ٢ - العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم.
- ٣ - ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- ٤ - تحسين مستويات محو أمية الكبار بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما لدى النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.
- ٥ - إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجالات التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال بحلول عام ٢٠١٥.
- ٦ - تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع.

المصدر: اليونسكو. إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، اليونسكو، باريس ٢٠٠٠

ثالثا - تجاوز مستوى التعليم الأساسي إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٠ - رغم أن الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١ يركز على التحديات والمتطلبات الأساسية لتوفير التعليم للجميع، فإنه يعتبر أن التعليم يشمل جميع الطرق التي يتعرف بها الناس على العالم المحيط بهم، ويبلورون من خلالها قيما وأمناء عيش تعكس إدراكهم

للحقائق العالمية، ويتحملون مسؤولياتهم بوصفهم مواطنين عالميين تهيئوا للمستقبل. وبذلك، فإن القضايا التي تناولها الفصل ٣٦ مهمة للناس من جميع الأعمار وفي جميع البلدان. وبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، طرح هذا النطاق الواسع مشكلة. وفي عام ١٩٩٦ شرعت لجنة التنمية المستدامة في تنفيذ برنامج عمل خاص بالتعليم كان حاسماً في تحديد الأولويات وتركيز الجهود.

١١ - ومنذئذ قطعت أشواط بعيدة لترسيخ الرؤية الجديدة للتعليم، والوعي العام والتدريب بوصفها أدوات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويعد ذلك إنجازاً كبيراً حيث أنه تعين وضع إطار مفاهيمي كامل. بيد أنه ما زال يكتنف هذا المفهوم قدر كبير من الغموض، ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار مفهوم خاطئ مفاده أن التنمية المستدامة تم في الغالب البيئة، وأن "التعليم من أجل التنمية المستدامة" ليس بالتالي إلا تحويراً جديداً لمفهوم "التثقيف البيئي".

١٢ - ولهذا الرؤية الجديدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة آثار هامة على نظم التعليم النظامية إذ تأتي في وقت يشرع فيه العديد من البلدان في إعادة النظر بصورة عامة في نظم تعليمها النظامية التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل. وقد كان الهدف من البرامج التعليمية في الماضي هو نقل المعارف والمهارات والقيم الموجودة. أما الرؤية الجديدة فتعيد أمر توجيهها لتتجهم بكيفية إعداد الناس للحياة ولكفالة الأمن الوظيفي، والاستجابة لمتطلبات مجتمع سريع التغير، وللتغيرات التكنولوجية التي تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة؛ وأخيراً، للسعي لتحقيق السعادة والرفاه والعيش الرغد ويعاد حالياً تعريف التعليم بوصفه عملية تدوم طيلة الحياة لا تحتاج إلى إعادة التكييف فحسب بل تحتاج إلى إعادة الهيكلة والإصلاح.

١٣ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ازداد الاعتراف بأن أي منهج دراسي موجه نحو تحقيق الاستدامة من شأنه أن يضع مفهوم المواطنة الصالحة ضمن أهدافه الأساسية. ووفقاً لهذا الهدف يجري تنقيح العديد من المناهج الدراسية وتبذل الجهود لتطوير عمليات التعليم والتعلم والتقييم التي تؤكد على أهمية القيم والحوافز الأخلاقية والقدرة على العمل مع الآخرين لبناء صرح مستقبل مستدام. ويولى اهتمام متزايد للدراسات الأدبية والفنية وللعلوم الاجتماعية غير أن معظم الإنجازات التي تحققت ظلت معزولة نسبياً ويستخدم لبيان الاتجاه الذي ينبغي أن يتبعه إصلاح المناهج الدراسية

١٤ - وتستتبع إعادة توجيه المناهج الدراسية نحو تحقيق التنمية المستدامة إجراء إصلاحين هيكليين رئيسيين على الأقل في مجال التعليم. يتمثل الأول في إعادة النظر في الطابع المركزي

الملزم للمناهج الدراسية والكتب المدرسية بغية إتاحة البرامج الدراسية ذات الصلة بالواقع المحلي. ويتمثل الإصلاح الهيكلي الثاني في إيجاد طرق جديدة لتقييم عملية التعلم وحصيلتها. وقد بذلت بعض الجهود في هذا الاتجاه، غير أنه ما زالت هناك حاجة في الوقت الراهن إلى إجراء تغيير كبير.

١٥ - وهناك ما يقارب ٦٠ مليون مدرس في العالم وكل مدرس يعتبر عامل تغيير محتمل يدعم بجهوده التنمية المستدامة. ولذلك، فإن تعليم المدرسين قد أصبح أولوية ضمن الفصل ٣٦. ومن المبادرات الرئيسية التي اتخذت في هذا المجال: (أ) وضع مبادئ توجيهية دولية لإعادة توجيه تعليم المدرسين؛ (ب) إنشاء شبكة دولية لمؤسسات تعليم المدرسين تضم حوالي ٥٠ مؤسسة يدير كل منها مشروعاً لإعادة توجيه كامل مناهج تدريب المدرسين قبل التحاقهم بالخدمة أو جزء منها، وفقاً للتوجيهات المحددة في الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١؛ (ج) إعداد برنامج متعدد الوسائط لتعليم المدرسين بعنوان "التدريس والتعلم من أجل مستقبل مستدام"^(٤). وقد نشرت صيغة نموذجية من هذا البرنامج تضم ٢٥ وحدة بمجموع ١٠٠ ساعة تقريباً لتطوير المدرسين مهنيًا قبل التحاقهم بالخدمة وبعده.

١٦ - ومنذ انعقاد المؤتمر، بذل العديد من مؤسسات التعليم العالي والمنظمات والوكالات الحكومية والأفراد في العالم جهوداً كبيرة لدمج أهداف التنمية المستدامة في البرامج الأكاديمية وفي أنشطة و برامج التوعية المجتمعية. وعلى المستوى الجامعي، هناك مجالان أصبحا يكتسيان أهمية خاصة لتحقيق التنمية المستدامة: وهما مجال التعلم مدى الحياة حيث يقترب قطاع الإنتاج أكثر من الجامعة وإدارة الجامعة التي توفر أكبر الفرص لتعزيز التغييرات في المواقف والإجراءات. وقد أحرز تقدم في استحداث نهج تعامل لعدة تخصصات في مجالي التدريس والبحث. وهناك مشاريع بحثية كثيرة من قبيل مشروع متعلق بتغيير المناخ، تؤيد العمل الشامل لعدة تخصصات. ولكن ما زال يجري الدفاع بحماس عن الحدود الفاصلة بين التخصصات الأكاديمية من جانب بعض الهيئات المهنية والبنى الوظيفية ومعايير الترقية والتقدم. وقد أحرز بعض التقدم في إدراج بعض الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة في برامج تكوين الصحفيين والمهندسين والمديرين والأطباء والمحامين والعلماء والاقتصاديين والمدراء وغيرهم من الكثرين وكذلك في البرامج الخاصة بالمدرسين وكبار المدراء والساسة والقادة المحليين. وقد تحسن مستوى التشارك والتواصل بفضل هيئات من قبيل هيئة القادة الجامعيين من أجل مستقبل مستدام، والرابطة الدولية للجامعات ومنظمة اليونسكو.

١٧ - ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تزايد الاعتراف بالدور الحاسم الذي يضطلع به التعليم في ترويج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتغيير مواقف وسلوك الأفراد

بوصفهم منتجين ومستهلكين، وبوصفهم مواطنين يتحملون مسؤولياتهم وواجباتهم الجماعية. ولا يزال هذا النشاط في مراحله الأولى. وقد أُحرز بعض التقدم من خلال أنشطة صناعة الدعاية، واستقصاءات الشباب وتطوير مواد تعليم المدرسين^(٥).

١٨ - ويعاني التعليم بصورة مزمنة من نقص التمويل. فقد جرى منذ المؤتمر استثمار مبالغ غير محددة ولكن غير كافية لدعم المكونات من برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة التي تندرج ضمن نطاق الفصل ٣٦. وفضلا عن زيادة رصد المبالغ، ينبغي إضفاء المزيد من الوضوح والتنسيق والتماسك متى كان ذلك ممكنا ومناسبا - في مجال تمويل التعليم على الصعيد الوطني، من جميع المصادر وفيما يتعلق بجميع جوانب التنمية.

١٩ - ويعتبر الفصل ٣٦ للتعليم غير النظامي (بما فيه الوعي العام) أداة أساسية. فنظم التعليم النظامية معروفة بأنها تتغير ببطء. أما القنويات غير النظامية فقادرة على إيصال المعلومات الجديدة والاستفادة من النهج والأساليب الجديدة التي تيسر التدريس والتعلم. ويشير قطاع التعليم غير النظامي الذي بات يشكل بصورة متزايدة عنصرا مكملا للتعليم النظامي، في دوائر التعليم المهني، بجعل دور المنظمات غير الحكومية والرابطات بجميع أصنافها وكذا وسائط الإعلام والفنون أهم من أي وقت مضى. كما تبذل جهود كبيرة لإذكاء الوعي العام بضرورة تأييد المواد المتعلقة بالتعليم في كل الاتفاقيات البيئية، بما في ذلك في المبادرة العالمية للتنوع البيولوجي.

٢٠ - وازدادت أهمية المجموعات الرئيسية ودورها في تنفيذ الفصل ٣٦ بشكل ملحوظ منذ المؤتمر. وقد أنشأت لجنة اليونسكو للاتصال بالمنظمات غير الحكومية، التي تمثل حوالي ٣٥٠ منظمة غير حكومية لمخترفي التعليم، لجنة خاصة لتعبئة أعضائها من أجل دعم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وحاول فريقا لجنة التنمية المستدامة المعنيان بالتعليم والشباب أن يتعاونوا مع جميع الأفرقة الأخرى من أجل جعل التعليم موضوعا شاملا. وتساهم لجنة التنمية المستدامة التابعة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالتعليم المنشأة حديثا في دعم التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢١ - ومنذ انعقاد المؤتمر، ظهرت مبادرات إقليمية عديدة تُعنى بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وتقوم منظمة الدول الأمريكية ومنظمة اليونسكو برعاية المشروع المتعدد الأطراف المعني بالتعليم من أجل المواطنة والاستدامة في المجتمعات المتعددة الثقافات، في إطار متابعة أعمال مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين (١٩٩٨) واجتماع وزراء التعليم في الأمريكتين (١٩٩٨). ونظمت اللجنة الأوروبية مؤتمرا بشأن التثقيف والتدريب في مجال البيئة في أوروبا

(١٩٩٩) وكان له دور أساسي في إنشاء شبكات جديدة داخل الاتحاد الأوروبي. ونظمت كندا مؤتمرا بشأن التعليم المتصل بالبيئة بمشاركة ٥٠ بلدا من البلدان الناطقة بالفرنسية (١٩٩٦). وستنظم فرنسا المؤتمر الثاني للتعليم المتصل بالبيئة، في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويؤدي هذان المؤتمران الكبيران دورا أساسيا في شحذ الهمم من أجل اتخاذ تدابير جديدة وإقامة شراكات جديدة في البلدان المعنية. وساهم الاجتماع الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التعليم من أجل الاستهلاك المستدام مساهمة كبيرة في تحديد هذا الجانب من جوانب الفصل ٣٦.

رابعاً - القضايا التي ينبغي مواصلة النظر فيها

٢٢ - إعادة توجيه النظم التعليمية مبادرة لا يمكن أن تؤدي أكلها إلا على المدى الطويل. وبوسع برامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك التوعية العامة، تحقيق نتائج في فترة زمنية أقصر. وكلاهما أساسي لبناء صرح مستقبل مستدام. وينبغي، في إطار هذا التحدي الكبير، إيلاء اهتمام خاص لبعض القضايا.

٢٣ - وينبغي تركيز الجهود في مجال التعليم النظامي في المستقبل على (أ) تعزيز التعليم للجميع بوصفه حقا من حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق الأهداف المحددة على الصعيد الدولي؛ و (ب) إصلاح المناهج الدراسية وأساليب التدريس في مستويي التعليم الثانوي والعالي؛ و (ج) إعادة توجيه برامج تعليم المدرسين لتحسين نوعية التعليم.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتعليم غير النظامي (بما في ذلك التوعية العامة)، ينبغي منح الأولوية ل (أ) تطوير التعليم من أجل كفاءة الاستهلاك المستدام؛ (ب) تشجيع المدرسين والمنظمات غير الحكومية والشباب وغيرهم من المجموعات الرئيسية على اتخاذ تدابير محددة أكثر على الصعيد الوطني والمحلي.

٢٥ - وينبغي أيضا زيادة استكشاف الروابط بين مختلف خطط العمل الدولية والصكوك القانونية المتصلة بالتعليم والتوعية العامة، ولا سيما على الصعيد الوطني، على ألا تؤخذ في الاعتبار مؤتمرات الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا المؤتمرات الدولية الأكثر تخصصا التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة. ويمكن بذل الجهود ل: (أ) تجنب تشتت الجهود والتداخل بين مختلف أطر العمل؛ (ب) تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني؛ (ج) كفاءة جعل التعليم والتوعية العامة جزئين لا يتجزآن من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من الخطط الإنمائية الوطنية ذات الصلة؛ (د) ضمان مشاركة المجموعات الرئيسية والمدرسين مشاركة كاملة.

الحواشي

- (١) صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٠، عالم أفضل للجميع (واشنطن العاصمة ولندن ٢٠٠٠).
- (٢) انظر المنتدى الاستشاري الدولي لتوفير التعليم للجميع، تقييم عملية توفير التعليم للجميع عام ٢٠٠٠: تولىف عالمي، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٠؛ (معهد اليونسكو للإحصاء، وقائع وأرقام، ٢٠٠٠، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٠).
- (٣) للحصول على معلومات عن المنتدى العالمي للتعليم وإعداده، يرجى الاتصال بالعنوان الآتي: <http://www.unesco.org/education>.
- (٤) نشرت اليونسكو الإصدار ١ في آذار/مارس ٢٠٠١ على موقعها على شبكة الإنترنت (www.unesco.org/education/tlsf/) وفي شكل قرص مدمج. وسينشر الإصدار ٢ في أواخر عام ٢٠٠١ مجاناً بلغات عديدة بعد تقييم واسع تجريه المنظمات غير الحكومية والشبكات الممثلة للمدرسين ومؤسسات تدريب المدرسين.
- (٥) تتعلق إحدى وحدات برنامج اليونسكو المتعدد الوسائط "التدريس والتعليم من أجل مستقبل مستدام" بالاستهلاك المستدام.